عشر قصبة عرضا وقصبة المساحة بالحاكمية وهي تقارب خمسة اذرع بالنجار ذكر اقسامه

مال مصر اعلم ان مال مصر على قسمين خراجي وهلالي فالمال الخراجي هو ما يوخذ مساهمة من الاراضي التي تزرع حبوبا وبقلا وكرما وغيرة وما يوخذ من الملاحين على اسم الهدية من الغنم والدجاج والعسل وغيره من طوف الريف والمال الهلالي عدة ابواب وكلها احدثت شيا بعد شي واول من احدثها احمد بن محمد بن مدبر لما ولي خراج مصر سنة خمسين ومايتين وكان من دهاة الناس وشياطين الكتاب فابدع في مصر بدعا صارت سننا من بعده لا تنتقض فمما ابتدعه التطوف وكان مباحا فخطر عليه والمراعي وهي الكلا المطلق والمصايد وهي ما اطعم الله من البحر واشيا كثيرة فصارت من عهدة اموال مصر خراجية وهلالية وكانت الهلالة تعرف في زمنه وما بعده بالمرافق والمعاون فلما ولي احمد بن طولون امارة مصر واضاف اليه امير المومنين المعتمد على الله الخراج والثغور الشامية رغب ونشزه عن ايدي ناس المعاون ومرافقها فامر بتركها وكتب باسقاطها في سايار اعماله وله في ذلك الخبر فيه اكبر معتبر وقد ذكرته عند ذكر جامع بن طولون من هذا الكتاب ثم اعيدت بعد احمد بن طولون وزيد فيها فصارت مكوسا وابطلت في الدولة الفاطمية واعيدت فلما استولى السلطان صلاح الدين على ملك مصر ابطل المكوس ثم اعادها ابنه الملك العزيز عثمان وزاد في شناعتها قال القاضي الفاضل في متجددات سنة تسعين وخمسماية وكان قد تتابع في شعبان اهل مصر والقاهرة في اظهار المنكرات وترك الانكار لها واباحة اهل الامور الدنيا لها وتفاحش الامر فيها الى ان غلا سعر العنب لكثرة من يصوره واقيمت طاحون بحارة المحمدية للطحن الحشيش البزر وافردت برسمه وحميت بيوت المزر واقيمت عليها الضرايب السلطانية فمنها ما انتهى امره في كل يوم الى سنة عشر دينارا ومنع المزر البيتوتي ليتوفر الشراء من بيوت الحمي وحملت اواني الخمر على رؤس الاشهاد وفي الاسواق من غير ستر وظهر من عاجل عقوبة الله وقوف زيادة النيل عن معتاد ها وزيادة سعر الغلة في وقت ميسورها وقال في متجددات سنة اثنين وتسعين وخمسماية وال الامر الى وقوف وطيفة الدار العزيزية من خبز ولحم وادام ان يتجر في بعض الاوقات لاكلها ببعض ما يتبلغ به من خبز ولحم وكثر ضجيجهم وشكواهم فلم يسع منهم ووقف الحال فيما ينفق في دار السلطان وفيما يصرف

الى عياله

الى عياله وفيما يقتات به عياله واولاده وما يعصب من ارباية واضحى الى ذلك غلا الاسعار فان المتعيشين من ارباب المكاسين يزيدون في اسعار المأكولات العامة بمقدار ما يوخذ منهم للدار السلطانية فاقتضى ذلك النظر في المكاسب الخبيثة وضمن باب المزر والخمر باثني عشر الف دينار وفسح في اظهار منكره والاعلان به والبيع له في الطاعات والحوانيت مع قرب استهلاك رحب وما استطاع احد من العامة الانكار لاتساع اليد ولابا لمساس وصار هذا السحت مما يعود السلطان به لنفقته وطعامه وانتقال مال التغور ومال الجوالي الى اهله الطيب الى ان يصير حوالات لمن لا يبالي من اين اخذ المال ولا يتورع بين الحلال والحرام وفي شهر رمضان غلا سعر الاعناب لكثرة العصير منها وبظاهر به ارباب التحكم تضمينة السلطان واستبقار سمه بايدي مستخدميه وبلغ ضمانه سبعة عشر الف دينار وحصل منه شيء حمل اليه فبلغني انه صنع به آلات للشرب ذهبيات وفضيات وكثر اجتماع النساء والرجال في شهر رمضان لاسيما على الخليج لما فتح وعلى مصر لما زاد الماء وسلت معه النيل بما حتى نسال الله العافية فيها ولا يواخذنا بها ولا يعاقبنا بجراة اهلها ولما استقل الملك العزيز عماد الدين ابيك التركماني على ملكه مصر في سنة خمسين وستماية بعد انقراض دولة بني ايوب استوزر شخصا من نظار الدواوين يحرف بشرف الدين هبة الله بن صاعد الفايزي احد كتاب الانماط وكان قد اظهر الاسلام من ايام الملك الكامل محمد وترقى في خدم الكتابة فقرر في وزارته امور الاعمال التجار وذوي اليسار وارباب العقار وترتيب مكوسا وضمانات سموها حقوقا ومعاملات ولما ولي الملك المظفر سيف الدين قطز مملكة مصر بعد خلعة الملك المنصور علي بن المعز ابيك احدثت عند سفره التي قتل فيه مظالم كثيرة لاجل جمع المال وصورة في الحركة لقتال جموع التطرمنها تصفيح الاملاك وتقويمها وزكاتها واحدث على كل انسان دينارا يوخذ منه واخر تلك التركات الاهلية نيابة ذلك ستماية الف دينار وفي كل سنة فما قتل قطز وملك الملك الظاهر سيبرس ركن الدين بعده على سرير الملك بقلعة الجبل ابطل ذلك جميعه وكتب مسامحة ورتب على المناصب ثم ابطل ضمانات المزر وجهاته في سنة اثنين وستين وستماية وكتب وهو بالشام الى الامير عز الدين الحلي نايب السلطنة بمصر ان يبطل بيوت المزر ويعفو اثاثه ويخرب